

المواطنة في الفكر الفلسفي الغربي المعاصر

Citizenship in contemporary Western philosophical thought



د. أنيسة شريقي *

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تلمسان (الجزائر)

cherigui1300@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/02/09 تاريخ القبول 2026/05/24 تاريخ النشر 2026/06/08



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم المواطنة في الفكر الفلسفي الغربي المعاصر، باعتباره إشكالية مركزية تتجاوز الانتماء القانوني لتشمل الأبعاد الأخلاقية والسياسية والثقافية، حيث اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النقدي لمناقشة أبرز التصورات المحددة لعلاقة الفرد بالدولة والمجتمع، لتفعيل القيم الاجتماعية بهدف تطور المجتمع الإنساني. توصلت الدراسة إلى أن مفهوم المواطنة المعاصر قد تطور ليصبح ممارسة ديناميكية وشاملة قائمة على المشاركة الفاعلة والعدالة الاجتماعية متعددة الأبعاد، والاعتراف المتبادل بين أفراد ومجموعات المجتمع في ظل التعددية الثقافية التي تميز العصر الحالي. الكلمات المفتاحية: المواطنة؛ التواصل؛ الاعتراف؛ المواطن؛ العدالة؛ الفكر الغربي.

Abstract:

This study seeks to analyze the concept of citizenship in contemporary Western philosophical thought, treating it as a central problematic that transcends mere legal status to encompass its ethical, political, and cultural dimensions. Utilizing a critical analytical methodology, it examines prominent conceptions that define the individual's relationship with the state and society, aiming to foster social values for the advancement of human society.

* المؤلف المراسل

The study concludes that the contemporary conception of citizenship has evolved into a dynamic and comprehensive practice, based on active participation, multidimensional social justice, and mutual recognition among individuals and groups, all within the context of the cultural pluralism that defines the current era.

Keywords: Citizenship; Communication; Recognition; Citizen; Justice; Western Thought.

مقدمة :

يُعدّ مفهوم المواطنة من المفاهيم المحورية التي شغلت الفكر الفلسفي والسياسي المعاصر، لما يحمله من أبعاد قانونية، سياسية، أخلاقية وثقافية، ولارتباطه الوثيق بعلاقة الفرد بالدولة وبالمجتمع. واهتمّ بها العديد من المفكرين والفلاسفة في الفترة العاصرة فالمواطنة لم تعد تُفهم اليوم على أنّها مجرد انتماء قانوني إلى دولة معيّنة، بل أصبحت إطاراً شاملاً يحدد حقوق الفرد وواجباته، ويعبّر عن مدى مشاركته في الحياة العامة، داخل الفضاء العمومي وعن مدى اعتراف الدولة به كففاعل حر ومتساوٍ مع بقية المواطنين.

وقد عرف هذا المفهوم تحولات وتغيرات عميقة في الفلسفة المعاصرة وهذا نتيجة التحولات التي عرفها العالم الحديث، مثل صعود الديمقراطية، وتنامي حقوق الإنسان، والعولمة، والتعدد الثقافي، وتراجع الدولة القومية التقليدية. وغيرها فأصبح السؤال حول المواطنة مرتبطاً بإشكاليات الهوية، والاعتراف، والمساواة، والاندماج، والعدالة الاجتماعية، مما جعل الفلاسفة المعاصرين يعيدون التفكير في أسسها ومعايير تحققها.

انطلاقاً من ذلك، تطرح الفلسفة المعاصرة إشكالية أساسية مفادها: "إلى أي حدّ يمكن تحقيق مواطنة حقيقية تقوم على الاعتراف والمساواة في ظل التعدد الثقافي والاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية التي تميز المجتمعات المعاصرة؟" وبصيغة أخرى: هل تقوم المواطنة المعاصرة على الحقوق القانونية فقط، أم تتجاوز ذلك لتشمل أبعاداً أخلاقية وثقافية وسياسية أعمق من ذلك؟ وهل تضمن الدولة الحديثة مواطنة فعلية لجميع الأفراد، أم أن هناك مواطنة شكلية تقصي بعض الفئات؟

للإجابة عن هذه الإشكالية ومعالجة المشكلات المطروحة، تم اعتماد المنهج التحليلي النقدي، من خلال تحليل مفهوم المواطنة كما ورد في الفلسفة المعاصرة، والكشف عن أبعاده المختلفة، ثم نقد التصورات الفلسفية المتنوعة التي تناولته، مع إبراز نقاط القوة والحدود التي تعترض كل تصور، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن عند الضرورة، لمقارنة بعض التصورات الفلسفية المختلفة حول المواطنة، قصد الوصول إلى فهم أعمق لطبيعة هذا المفهوم وأبعاده في الفكر الفلسفي المعاصر.

المبحث الأول: المواطنة

يشغل مفهوم المواطنة حيزاً رئيسياً في النقاش الفلسفي والسياسي المعاصر، حيث لم يعد يقتصر على كونه صفة قانونية تمنحها الدولة للفرد، بل تجاوز ذلك ليشكل إطاراً معقداً للعلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة، لأنه يتعلق بالهوية والانتماء، ويُعبر عن شبكة الحقوق والواجبات التي تُحدد موقع الإنسان في الفضاء العمومي، كما يرتبط بشكل وثيق بمبادئ المشاركة الفاعلة والعدالة والاعتراف المتبادل، مما يجعله مفهوماً ديناميكياً يتطور باستمرار لمواكبة تحولات المجتمعات الإنسانية وتحديات العصر.

المطلب الأول: مفهوم المواطنة لغة واصطلاحاً

يستلزم فهم المواطنة في الفكر المعاصر العودة أولاً إلى أصولها اللغوية وتحصيل دلالاتها الاصطلاحية؛ كمدخلٍ ضروري لتتبع تحولات هذا المفهوم من كونه مجرد انتماء إلى مكان، إلى كونه إطاراً مركباً للحقوق والواجبات والمشاركة.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للمواطنة

مصطلح المواطنة في اللغة مأخوذ من كلمة وطن وتعني مكان يمارس فيه الفرد نشاطاته سواء كانت فردية أو جماعية، بمعنى مقر الإقامة أو مكان العيش "الوطن، محرّكة ويسكن: منزل الإقامة ومربط البقر والغنم ج: أوطان، ووطن به بطن وأوطن: اقام، وأوطنه واستوطنه: اتخذها وطناً ومواطن مكة: موافقها..."¹ بمعنى المكان الذي يستقر فيه الفرد ويسكن فيه،

وفي معجم صليبيا "واطن القوم عاش معهم في وطن واحد، ومنه المواطن الذي يتمتع بالحقوق التي يتما عبها أبناء دولته أو مدينته"².

وكلمة المواطنة تشير للكلمة الفرنسية Citoyenneté وهي بدورها مأخوذة من كلمة Cite وتعني المدينة وهي كانت مقر الفضاء السياسي والاجتماعي لممارسة الحقوق والواجبات وتقابلها بالانجليزية Citizenship المشتقة من مفهوم المواطن Citizen والتي تعني يعيشون فيها مجموعة من المواطنين تسري عليهم قوانين بصورة مستقلة³، ومع التطور الحاصل في آليات التواصل الحديثة والتطور التقني الذي يشهده العالم وفي ظل نظام العولمة الجديد ظهر ما يسمى بالمواطنة العالمية تتعدى حدود الأوطان لتشمل الكوكب.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمواطنة:

تشير المواطنة اصطلاحاً إلى انتماء الفرد إلى موقع جغرافي معين يتمتع بحقوق ويؤدي واجبات ويضمن هذه العلاقة القانون الصادر عن نظام الحكم القائم في البلاد أو الدولة، أو هي المشاركة في صياغة القرارات والأحكام التنظيمية للدولة ويجب ان يتمتع بها جميع المواطنين كالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخ في المقابل عليه ان يلتزم بالواجبات اتجاه الوطن "وهي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن وأهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة"⁴. والمواطنة تتميز بنوع خاص من ولاء المواطن لبلده وخدمته في كل الظروف سواء كانت الحرب أو السلم والتعاون مع المواطنين الآخرين وجميع مؤسسات الدولة وبالتالي فهي المشاركة في الحياة السياسية وممارسة للحقوق المدنية.

قد اتسع هذا المفهوم حديثاً، فأصبح يدل على معنى وجود الحقوق المواطنة بالانتماء إلى الدولة، حسب مبدأ الحرية وجماعة المواطنين الأحرار "وهنا لم يعد الانتماء شكلياً ولا

يستعمل تعبير المواطنة اليوم للدلالة على العضوية في مؤسسة رسمية شكليا؛ بل يتحدد المعنى من خلال مضمون الحقوق والواجبات لمواطني الدولة ومنتميتها⁵. المواطنة هي عبارة عن وضع يترجم في شكل حدود المدينة، وأن المواطنين هم أيضا أشخاص لهم هويات فردية نمت وترعرعت وسط تقاليد معينة وفي أوساط ثقافية نوعية، لذا فإنه يتوجب أن نضع في اعتبارنا بأن هؤلاء الأشخاص هم في حاجة لهذه التقاليد حتى يتمكنوا من الحفاظ على هوياتهم، كما أنه وفي حالات خاصة يمكننا أن نوسع من حاضنة الحقوق المدنية حتى تتمكن من تلقيحها بالحقوق الثقافية. وهناك من يرى أن حقوق الإنسان هي حقوق المواطنة وهناك من يميز بينها، وتختلف حقوق المواطنة من بلد إلى آخر بينما حقوق الإنسان حقوق عامة مستحقة داخل التراب الوطني وخارجه كما ثم الإشارة لها من قبل.

والمواطنة "هي صفة تطلق على كل مواطن يتمتع بجنسية وحقوق ويلتزم بالواجبات التي يحددها الدستور وهي تعكس نوعا من العلاقة بين المواطنة والدولة وأساسها الانتماء والولاء والتكافل الاجتماعي بين الإنسان والدولة وتتحدد عن طريق الدستور والقوانين"⁶، فهذه الحقوق تسمح للمواطنين جميعهم وبمساواة تامة، الانتماء لجماعة ثقافية معينة تمكنهم من اختيار هويتهم وإرسائها بك لا يمكن أن نعزل مفهوم المواطن على مفهوم الكونية، فالمواطنة في التصور المعاصر لم تخرج عن دلالة الإنسان الحر وإنما أضافت إليه القيم الحقوقية الكونية التي تتساوى بين الناس جميعا إضافة إلى أنهم يتمتعون بحق العيش الكريم وبحرية ويتساوون في الحقوق والواجبات.

وتتمثل الفكرة الرئيسية في أن فكرة المواطنة يمكن أن تتسع لتصبح نظاما لتعامل بين الناس أو بين الأفراد والمجموعات دون أن تظل مرتبطة بالضرورة الدولة وبالحدود الوطنية. وعلى هذا الأساس يمكن تصور قيام فضاء أوسع من فضاء الدولة الوطنية يرتبط الناس به

بعقد الديمقراطية وخارج كل المحددات الأخرى سواء أكانت ثقافية (اللغة، الدين...) أو قانونية وطنية (الإقامة، العمل).

والمواطنة تكون مجسدة في مجتمع سياسي مؤسسي يحترم الحقوق والواجبات في إطار القانون، الذي هو فوق أي اعتبار مهما كان، وبالتالي المواطنة لا تمارس في مجتمع غير مؤسسي. وممارسة المواطنة لها أساسيات ومداخل لا بد منها أهمها الفكر المؤسسي فمفهوم المواطنة يبلور بطريقة أو أخرى مفهوم الدولة وفيها لا بد أن يكونوا جميع أفرادها متساوون في الحقوق والواجبات بحيث لا يمكن أن نميز بين الأفراد لا من حيث الجنس أو اللون أو النوع أو العرق... الخ

المبحث الثاني: مفهوم المواطنة في الفكر الفلسفي الغربي المعاصر

إذا نظرنا في الفكر الغربي المعاصر نجد أن هناك العديد من الفلاسفة جعلوا من المواطنة موضوع أساسي في الفلسفة السياسية المعاصرة على سبيل المثال جون راولز ويورغن هابرماس ونانسي فريزر وسيليا بن حبيب وتشارلز تابلور وغيرهم.

المطلب الأول: المواطنة عند جون راولز¹:

يرى راولز أن المواطنة تقوم على مبدأ العدالة كإنصاف، أي أن المواطنين أحرار ومتساوون، ويجب أن تُوزع الحقوق والفرص بعدالة، وهذا ما جاء موضحا في كتابه نظرية العدالة الذي أصدره سنة 1971، الذي يعد من أشهر الكتب في الفلسفة السياسية المعاصرة وتتمحور فلسفة راولز حول فكرة العدل، "الذي يعتبره الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، مثلما هو الامر بالنسبة للحقيقة مع أنظمة الفكر"⁷.

¹ جون راولز John Rawls فيلسوف أمريكي، ولد في بالتيمور 1921، وتوفي في لويسون 2002، من أهم مؤلفاته نظرية العدالة 1971، الفرد والعدالة الاجتماعية 1988، الليبرالية السياسية 1993، وتأثر راولس بعدة اتجاهات حديثة منها الكانطية ونظرية العقد الاجتماعي عند روسو، وأيضا تأثر بعدة قضايا السياسة الأمريكية مثل الصراع لاجل الحقوق المدنية للسود الأمريكيين وغيرها من القضايا .

فراولز اعداد السؤال للعديد من النظريات خاصة من جانبها الاخلاقي ولا يجب ان نركز على الجانب المادي فقط بل ان ننتبه الى الجانب الاخلاقي وفي كتابه "نظرية العدالة" وفيه اعداد السؤال للعديد من النظريات خاصة من جانبها الأخلاقي وهو كما قال عنه الفيلسوف يورغن هابرماس نقطة تحول في الفلسفة السياسية الغربية المعاصرة والشيء الأساسي في نظريته هو "الإلزامي، العادل وهو يتميزان بتقدمهما على الخير أي عن مذهب الواجبات يرى أن الأخلاق والأخلاق النظرية يقومان على العمل كما ينبغي"⁸.

وهو يؤسسها على مرجعية كانطية تستنير بأولوية الحق على القيمة الخلقية لان الحياة المدنية عنده يجب ان تبنى على فكرة الحق الطبيعي ويقول في ذلك "ليست أهدافنا هي التي تبرز طبيعتنا بل تلك المبادئ التي نعترف لها بكونها هي المتحركة في الشروط التي يقع في سياقها تحديد هذه الأهداف والطريقة المتبعة في تحقيقها سبب ذلك يمكن في أسبقية الأنا على غاياته"⁹، فهو عمد للبحث في الفكر الأخلاقي واعتبار الفكر السياسي فرعاً من الفكر الأخلاقي.

والانا الذي يقصده راولز في فكرة الحق هو الأنا المستقل وهو غير مثقل بالقيم الأخلاقية وبالتالي هو أنا مجرد وقد أشار إليه الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن في قوله " يرى هؤلاء أنّ المواطنة جملة من الحقوق الفردية تحددها نظرية في العدل تمّ وضعها خارج نطاق الأخلاق؛ ذلك أنّ الأفراد، رعايةً لمصالحهم، قاموا بتحديد مبادئ هذه النظرية السياسية بعد أن تجرّد كلّ واحد منهم من كلّ القيم والأغراض والأوضاع والأدوار والأوصاف"¹⁰.

وهنا تكون النظرة الأخلاقية التي يرى بها المواطن حياته هي من هذه الأشياء التي ينبغي أن يتجرد منها كلياً في نظر طه عبد الرحمن وفصل الأخلاق عن الحقوق، سواء كانت هذه الحقوق الاجتماعية والقانونية والسياسية يجعل من هذه الحقوق عبارة عن مصالح مادية وهنا تكون المواطنة ذات اتجاه مادي كلياً، ومن جهة أخرى نجد تجاه آخر يجمع بين المواطنة وأخلاق الجماعة " وهو موقف الفئة من المفكرين السياسيين المعاصرين الذين

يمكن أن ندعوهم باسم الجماعيتين يرى هؤلاء أن المواطنة لا توجد إلا مقترنة بموقع من المواقع داخل المجتمع¹¹.

وفي نظرهم أن حقوق الإنسان ينبغي أن تتأسس على القيم الأخلاقية، إذ تؤكد المبادئ التي صاغها راولز في كتابه العدالة على حقوق المواطنة بمفهومها الليبرالي "مفهوم العدالة يعد بمثابة القاعدة لتحديد كيفية توزيع المنافع الأساسية على المواطنين بما في ذلك الحقوق والفرص"¹²، وفي هذا تكلم راولز عن المجتمع الجيد التنظيم وهو المجتمع الذي يتقبل فيه المواطنون جميع مبادئ العدالة وهذا ما يحقق وحدة سياسية محكمة وتعاون مستمر بين المواطنين.

ونجده عند راولز أنه ينطلق من نموذج الدولة الليبرالية وهو في ذهنه أفضل الانظمة الممكنة ويفترض وجود عالم عادل بصورة كاملة، وهذا الموقف الليبرالي للمواطنة الذي يتبناه راولز وهو يؤكد على أولوية الحقوق الذاتية الخاصة على الحقوق السياسية وهذا ما اعتبره الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس أن الليبرالية السياسية عاجزة عن إيجاد تصور مرض المواطنة.

المطلب الثاني: فكرة المواطنة عند يورغن هابرماس:

برزت فكرة "المواطنة الكونية" عند يورغن هابرماس¹، الذي دعا إلى توسيع مفهوم المواطنة ليشمل انتماء الإنسان إلى مجتمع عالمي تحكمه مبادئ التواصل والعقلانية، وتساءل هابرماس عن امكانية انتقال المواطنة من القطرية الى المواطنة العالمية خاصة بعد ظهور افاق الانتقال داخل الاتحاد الاوروي وهي بالدرجة الاولى تتعلق بالحقوق الانسان.

¹ ولد الفيلسوف الألماني هابرماس 1929 في دوسلدروف والذي يعد من فلاسفة الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت وله العديد من الكتب المهمة نظرية الفعل التواصلي، العقل والشرعية، الديمقراطية التشاورية بين الوقائع والمعايير، العلم والتقنية كايدولوجيا، القول الفلسفي للحدأة، مابعد ماركس، الفلسفة الألمانية والتصوف اليهودي، المعرفة والمصلحة، مستقبل الطبيعة الانسانية نحو نسالة ليبرالية.

وناقش هابرماس فكرة المواطنة وهذا لا يختلف عن تفكيره في موضوع الديمقراطية واعتبرها التجسيد الوحيد لمفهوم الديمقراطية من حيث هي تعبير عن الخيار الجماعي المشترك، ونجد في تحليله للمواطنة أنه اعتمد على فكرة «المواطنة الدستورية القائمة على إرادة السياسة وعلى عقلنة العالم المعيش، من خلال تبنيها لعقلانية تواصلية وهوية أخلاقية»¹³.

نجد أن هابرماس يعتقد يقول انه «علينا أن نقبل انه لا توجد ديمقراطية بلا مواطنة، ولا مواطنة بلا اتفاق، ليس فقط على إجراءات ومؤسسات ولكن أيضا على مضامين»¹⁴، ومنه نجد أن المواطنة تعتبر الهدف الاسمي للديمقراطية الحق لهابرماسي، ومن دونها لن يتم تحقيق الهدف المبتغى منها في الفاعلية والتحرر والمواطنة في اعتقاده انه لا بد من الحوار والمناقشة فيها لكي نؤسس مواطنة فعلية.

أي انسجام أفراد المجتمع السياسي مع مبادئ القانونية ذات الأهداف الكونية، وهذه المبادئ تتعلق بالعدالة والديمقراطية والمساواة في المواطنة وحقوق الإنسان وغرض هابرماس هو بلورة مفهوم المواطنة الديمقراطية المبنية على القانون في مقابل مفهوم القومي أو العرقي للمواطنة " فليس للمواطنة الدستورية شروط قومية بالضرورة، وانما تتحدد وفق مبادئ معيارية وأخلاقية شاملة، لا يمكن أن تحتزل في نص دستوري لدولة معينة".¹⁵

وإذا كانت الثقافة القومية أساسية للهوية القومية الضيقة، فإنها غير ضرورية للمواطنة الدستورية التي تحتاج فقط لثقافة سياسية ليبرالية ومدنية، لا يمكن أن تحتكرها ثقافة خصوصية معينة، ونجد أن المواطنة الدستورية في ألمانيا تبحث عن معالم هويتها في مواجهتها لماضيها، فبالنسبة لهابرماس يجب إعادة بناء الهوية الألمانية لكي تكون ضد التمجيد القومي، لأن العرقي والقومي حسب هابرماس تؤدي إلى طريق التعصب، ومن ثمة ينتج عليه كل ما يتعلق بالعنف، ومن هذا فهو يتصور مبادئ معيارية أخلاقية شاملة، لا يمكن أن تحتزل في نص دستوري عالمي وأن المواطنة العالمية هي القادرة على استيعاب

التعددية الثقافية والاجتماعية، وما يربط العلاقات بين المواطنين داخل الوطنية الدستورية هو الحوار والنقاش الذي رهانه الفهم الصحيح للقوانين العالمية المشتركة، دون أن ننسى احترام الخصوصيات الثقافية والقومية.

يقول **هابرماس**¹⁶ «المواطنة عبارة عن وضع يترجم في شكل حدود مدينة، مع ذلك فإنه لا ينبغي أن يغيب عن ناظرنا بأن المواطنين هم أيضا أشخاص لهم هويات فردية نمت وترعرعت وسط تقاليد معينة، وفي أوساط ثقافية نوعية، لذا فإنه يتوجب أن نضع في اعتبارنا بأن هؤلاء الأشخاص هم في حاجة لهذه التقاليد حتى يتمكنوا من الحفاظ على هوياتهم. «تتطلب المواطنة الدستورية أن يتحد المواطنون حول مبادئ قانونية مجردة»¹⁷، أو دستورية كونية كما أشرنا إليها من قبل منها العدالة الديمقراطية، حقوق الإنسان... وغيرها من المبادئ وتقوم المواطنة عنده على أربعة مبادئ هي الحقوق، المسؤوليات أو الواجبات، المشاركة والهوية.

والنموذج المطروح من قبل **هابرماس**، للانتقال من حيز المواطنة القومية إلى العالمية يعد تمثيلا مناسباً وفي مكانه، «فبالنسبة ل**هابرماس** إن الحقوق والمسؤوليات هما المبدآن الأساسيان اللذان يتشكلان عنده بأطروحة حقوق الإنسان العالمية، وبإضفاء مبدأ المشاركة يكون الوجه الآخر للنظرية قد اكتمل لأن المشاركة على مختلف الجوانب خاصة الجانب السياسي تشكل جوهر المواطنة الفعالة»¹⁸، أما موضوع الهوية فهو يشكل الموضوع الأخير عند **هابرماس** وهذا يمكن الكشف عنه عبر العمومية القيمية، والتي تحمل الهوية الإنسانية منطلقاً لها.

المعروف عن المواطنة أنها أصبحت «هي التي تجمع الشروط الضرورية لإسهام في إدارة الشؤون العامة ضمن إطار المدينة»¹⁹، ومع جان مارك فيري يعرف المواطنة على أن «مفهوم المواطنة اتسع ليكتسب معنى المواطنة الفعالة الموضوعية التي لا تختزل بالنسبة للفرد في مجرد الحصول على حماية اجتماعية أو مدنية... على النقيض من ذلك أنها تتمثل في

ضرورة اكتساب حق المشاركة الفعالة في صياغة القرارات والمعايير التي تهدف بخاصة إلى تنظيم مجمل الحياة الجماعية»²⁰.

وهنا نجد أن المواطن أصبح عنصراً مهماً في المشاركة في القوانين والقرارات وهنا نجد أنه ينتقل من مرحلة أنه مجرد عضو في المدينة إلى مساهم فعال في صنع القوانين وهذا عن طريق المناقشة والحوار، وهو يسعى بذلك إلى مواطنة عالمية وبالتالي نجده يتحرر من المفهوم الضيق للمواطنة، وتبنى ذلك باختيار المواطنة الدستورية ويقصد بها هابرماس أنها انسجام أفراد المجتمع السياسي مع الأهداف القانونية ذات الأهداف الكونية.

المطلب الثالث: المواطنة كحقوق فردية عند رونالد دوركين

شدّد رونالد دوركين¹ على أن كرامة الفرد هي أساس المواطنة، وأن الدولة يجب أن تعامل المواطنين بإنصاف واحترام متساوٍ، وعلى الدولة أن تلتزم باعطاء جميع المواطنين نفس القدر من الاحترام والتفاهم والمساواة بين المواطنين وفي نظره أي حكومة شرعية أن تعامل مواطنيها وان تولي هذا القدر من الاهتمام لتسيير برامجها السياسية على حياة المواطن، والاحترام المتساوي للمواطنين يعني به دوركين يعني جميع أفراد المجتمع متساويين وهذا جوهر النظرية الليبرالية والاحترام المتساوي عنده " أن الجميع ينبغي أن يكونوا أحراراً في اختيار نموذج الحياة الذي يناسب كل واحد، كما أنه ليس من حق الدولة أن تفرض أو تقول لمواطنيها كيف ينبغي عليهم أن يعيشوا"²¹.

وركز دوركين على جدلية العلاقة بين الحرية والمساواة بين المواطنين في كل نواحي الحياة خاصة الجانب السياسي وأن كل من الحرية والمساواة متلازمتين في نظره فوجد الحرية سيتطلب وجود المساواة بالضرورة والعكس صحيح ولا يوجد تعارض بينهما بل على

¹ رونالد دوركين هم مفكرّي التاريخ المعاصر وفلاسفته في الولايات المتحدة الأمريكية، ولد سنة 1931م، وتوفي يوم 14 شباط سنة 2013م، عن سن تناهز 81 سنة في لندن وكان أستاذاً في جامعات لندن ونيويورك؛ حيث اشتهر كأحد أكبر المتخصصين في فلسفة القانون، من أشهر مؤلفاته "قانون الامبراطورية"

العكس هناك تكامل بينهما تحت ما سماه بالكرامة الإنسانية فهذين المبدأين يشكلان معا أساس الكرامة الإنسانية وأنه رغم اختلاف المواطنين في تفكيرهم وفي توجهاتهم وحتى في ديانتهم إلا أنهم سوف يتوفقون في هذين المبدأين هما الحرية والمساواة.

والتصور الملائم بين المواطنين عند دوركين هو التصور الملائم للمساواة بينهم وهذا التصور يسعى إلى تحقيق المساواة من خلال توزيع الموارد المادية المتوفرة داخل المجتمع على جميع أفراد بصورة متساوية فهو التصور الوحيد لاحترام المبدأ الأساسي للكرامة الإنسانية "حيث أنه من الجهة الأولى يظهر الاهتمام المتساوي بكل أفراد المجتمع وذلك عندما يتم توزيع الموارد المادية بينهم بصورة متساوية.

ومن الجهة الثانية يحترم مبدأ المسؤولية الشخصية فيترك لكل مواطن الحرية في استخدام هذه الموارد بالصورة التي يراها مناسبة لتحقيق الحياة المرضية بالنسبة له والتي تتجسد فيها آماله وطموحاته ومتطلباته"²² ولهذا نجد أكد على ازدواجية الحرية والمساواة بين المواطنين فمن خلالهما تتحقق الكرامة الإنسانية وهنا تخل الدولة الاهتمام المتساوي بين الافراد وان التنظيم السياسي الجيد هو الذي يستطيع أن يحقق هذين المبدأين وأن الدولة يجب أن تعامل مواطنيها باهتمام واحترام متساوي.

المبحث الثالث : التحول في مفهوم المواطنة في الفكر الفلسفي الغربي المعاصر

بعد استعراض الأسس الفلسفية التقليدية للمواطنة، يشهد المبحث الثالث تحولاً جوهرياً في مفهومها داخل الفكر الغربي المعاصر؛ حيث لم تعد الصيغ الليبرالية والقانونية المجردة كافية لفهم علاقة الفرد بالجماعة في ظل تحديات التعددية الثقافية والعولمة، بل انتقل الاهتمام من التركيز على الحقوق والعدالة المجردة، إلى مفاهيم أكثر شمولاً تعيد الاعتبار للهوية والاختلاف والانتماء الكوني، وذلك من خلال أطروحات ركزت على الاعتراف، ونقّدت الإطار الوطني من داخله وخارجه، ووسّعت آفاق المواطنة نحو فضاءات عالمية.

المطلب الأول: الاعتراف والمواطنة عند تشارلز تايلور:

طرح تشارلز تايلور¹ فكرة الاعتراف بالهويات الثقافية في إطار المواطنة وينطلق من فكرة ان كل المجتمعات الإنسانية هي مجتمعات متعددة الثقافات لكن بنسب متباينة، وهو يرى أنه لا يوجد تعارض بين مطلب الكونية والخصوصية لان مطلب الكونية يحمل وعد بالاعتراف بالخصوصية وانه لا بد من الاعتراف بالاختلاف من أجل الكونية والمواطنة عنده لا تقوم فقط على الحقوق الفردية، بل على الاعتراف بالهوية الثقافية للأفراد والجماعات والفرد ليس معزولا عن المجتمع بل هو عنصر أساسي داخل المجتمع. والاعتراف عنده هو السبيل لتحقيق المواطنة وهذا الاعتراف هو الحل لتجاوز صدام الهويات وأصولها التاريخية ولا يمكن أن نصلح التاريخ الا عبر سياسة الاعتراف فهذا الاعتراف هو السياسة الوحيدة لتجاوز الأزمات فهو يرى إلى أن الهوية تتبلور في جزء منها من خلال الاعتراف وفي حالة غياب الاعتراف، تعاني المجموعة الثقافية شعور الظلم والقمع والاعتراف هو السبيل الأصح للإنسانية وهذا ما سيحقق العدالة الاجتماعية عند المواطنين.

مطلب الاعتراف عند تايلور يأخذ "طابع الاستعجال من خلال الروابط المفترضة بين الاعتراف والهوية... فالأطروحة هي أن هويتنا تتشكل جزئيا من خلال الاعتراف أو غيابه، وغالبا ما يكون ذلك من خلال عدم الاعتراف بالآخرين، لان الاعتراف يمكن أن يلحق الضرر، ويمكن أن يكون شكلا من أشكال الاضطهاد"²³، وانطلق في تحليل مفهوم الاعتراف من وضعية الأقليات من خلال التعددية الثقافية حيث يخلص في الأخير

¹ شارلز تايلور Charles Taylor فيلسوف كندي، 1931، اتسمت أعماله بالموسوعية والشمولية لكونها امتدت إلى المباحث الفلسفية الكبرى الراهنة لا سيما الفلسفة التحليلية والهرمينوطيقا والفينومينولوجيا والعلوم الإنسانية وقضايا الأخلاق والسياسة، من أعماله "هيجل والمجتمع الحديث". "مصادر الأنا تكون الهوية الحديثة" و غيرها من الأعمال.

الى نقطة جوهرية وهي أن عدم الاعتراف يمكن أن ينتهي إلى الظلم، وهو إقصاء للهوية ويعتبره تايلور مطلباً استعجالياً.

يرى تايلور أن تحقيق الفرد لذاته يمر عبر الخير العام، والمواطنة تستوجب دربا من الوطنية الجمهورية، وكرامة المواطنين فيها تعني أن يعبر المواطن علانية عن حريته، ومن خلال هذا يسعى تايلور إلى بناء نموذج عادل للمواطنة يتناسب فيه التعدد الثقافي والاختلاف ومن خلالهما نسعى إلى الاعتراف وهذا الاعتراف نحقق من خلاله تأسيس هوية الفرد داخل المجتمع وهو يفرق بين نوعين من المواطنة **مواطنة شكلية**: تقوم فقط على الحقوق والإجراءات، ومواطنة مضمونية تعترف بانتماءات الأفراد الثقافية وتنظر إليهم كأعضاء في جماعات لها وزن في المجال السياسي وهي تتطلب حماية اللغات المحلية ودعم الثقافات التاريخية إضافة إلى ضمان استمرار هوية الجماعات الأصلية كما في حالة كيبيك بالنسبة لكندا.

والمواطنة عند تايلور هي خلق توازن بين الاعتراف والاختلاف بين المواطنين وهذا يدفعنا الى تعزيز التضامن بين الأفراد وتأسيس أخلاقيات العيش المشترك، وانه يجب على المواطنين المشاركة في الحياة العامة وهنا تكون المواطنة ليس بفصل الفرد عن جذوره الثقافية، بل تحاول إدماج تلك الجذور في المجال السياسي عبر سياسات اعتراف وتعددية ثقافية تحافظ على وحدة المجتمع.

المطلب الثاني: المواطنة عند نانسي فريزر:

انطلقت نانسي فريزر¹ من إعادة بناء مفهوم المواطنة من خلال مفهوم آخر وهو ديمقراطية التكرار والمقصود بهذا المفهوم هو "أطور مفهوم ديمقراطية التكرار من خلال

¹ نانسي فريزر فيلسوفة أمريكية نسوية ما بعد البنيوية من مواليد 1947 هي أستاذة في كلية الدراسات العليا للعلوم السياسية والاجتماعية في المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية، متخصصة في النظرية الاجتماعية والسياسية والنظرية النسوية والفكر الأوروبي في القرن 19 من مقالاتها الممارسات الجاحمة: السلطة، الخطاب، والنوع الاجتماعي في النظرية

تقديم معايير وحلول مؤسساتية لتناقض الشرعية الديمقراطية والمقصود بتناقض الشرعية الديمقراطية حالة من التنافي بين السيادة ومعايير كونية العدالة، معناه أن إستراتيجية التكرار ترمي الى هدم الحدود بين المفاهيم السيادة والكونية، الأنا والآخر، العام والخاص... وعقد مصالح مع أهداف السيادة الشعبية²⁴.

والتكرار هنا لا يعني الإعادة أو الاجترار بل التكرار عندها لا يروم القبض على الأصل لإحكام السيطرة عليه بشرط عندما يتوقف المصدر عن إنتاج المعنى يفقد هذا المصدر سلطته، وهنا أعيد طرح مفهوم المواطنة انطلاقا من ديمقراطية التكرار من خلال طرح السؤال هل بإمكان هذا النوع من الديمقراطية أن يضع نهاية للنموذج الموحد للمواطنة؟.

وهذا يكون إلا إذا أخذنا مسلك الفضاء العمومي العام وقد أعادت نانسي فريزر إعادة التفكير في الفضاء العام الذي تكلم عنه يورغن هابرماس وتقتصر فريزر المزايا لجمهور عالمي واحد بالنسبة لتعدد الجمهور في نمطين مجتمعين حديثين المجتمعات الطبقية والمجتمعات المتساوية والمتعددة الثقافات وبهذا قالت بوجود فضاء عمومي ما بعد البورجوازية هذا الفضاء العمومي هو فضاء كوني يتجاوز الحدود السيادية التقليدية وهذا ينسجم مع مواطنة كونية تزول فيها كل الحدود الوطنية المعروفة ومن هنا يصبح لهذا الفضاء قيمة في فهم المسائل الراهنة خاصة المتعلقة بالديمقراطية.

المطلب الثالث: المواطنة الكونية عند سيلا بن حبيب :

تدافع سيلا بن حبيب¹ عن فكرة المواطنة الكونية وتعمل على تأسيس خطاب سياسي نقدي يتجاوز الاحراجات النظرية التي يقع فيها الفكر الغربي من إيمانويل كانط

الاجتماعية المعاصرة، الادعاءات النسوية: تبادل فلسفي، العدالة الانتقالية: تأملات نقدية حول الوضع ما بعد الاشتراكي.

¹ فيلسوفة أمريكية ذات أصل تركي ولدت 1950، أستاذة العلوم السياسية والفلسفة بجامعة بال، ممثلة الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت ولها العديد من الكتب حقوق الآخرين 2004، كوسبوليتية أخرى 2006، الديمقراطية والاختلاف 1996، النقد المعيار والبيوتوبيا .

إلى يوغن هابرماس وستتأسس سيلا بن حبيب إلى مواطنة كونية واعتبرت أن الحدود سوى حالة تتناقض مع الحريات وحقوق الإنسان ومرجعيتها الفكرية في هذا تركز على مشروع السلام الدائم لكانط باعتباره إطارا قانونيا ومؤسساتيا وصيرورة سياسية²⁵، فلا وجود ل مبدأ أخلاقيا ولا عدالة كوسمبوليتية تسمح بوضع حدود أمام حركة الإنسان، وهي نرى أن جوهر العدل العالمي الكوسمبوليتي في وقتنا هذا أساسه المشاركة الديمقراطية، لهذا عملت على حق تقرير المصير والحق في فتح الحدود وبالنسبة لها توجد علاقة بينهما باعتبار حق تقرير المصير هو وسيلة للتقليل من الفوارق الموجودة والمساواة السوسيو اقتصادية مؤكدة في ذلك على ضرورة تزايد سلط التدبير العالمي لانها هي وحدها قادرة على حل المشاكل المواطنة العالمية وهكذا نجد كيف أن سيلا بن حبيب تميز بين المفهوم القانوني للكوسمبوليتية وبين مظهره الثقافي الأخلاقي.

فالكوسمبوليتية القانونية عندها أخذت طريقها نحو المؤسسات القانونية والتطور الكبير للقانون الدولي وهذا لا يمكن إخفاؤه أو إنكاره وهي تميز بين مفهوم الكوسمبوليتي القانونية بين مظهره الثقافي وبين مظهره الأخلاقي "فالكوسمبوليتية الأخلاقية تعني أنها شكل عالمي يعتبر أي إنسان جدير بالاحترام والاهتمام... والكوسمبوليتية الثقافية تعتمد على تعدد الثقافات المختلفة داخل الدولة المفروض آتھا مزيج بين الأعراق والقوميات"²⁶. وهي ترى أن الكوسمبوليتية كان ظهورها مع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط بتعبيرات مطالب عبر حدودية التي نحافظ عليها عن طريق المجتمع المدني عالمي لجميع الإنسانية وهذا الامر غير كافي عند سيلا بن حبيب لان هناك معاهدات واتفاقيات دولية ينقصنا فقط البنيات السياسية التي بإمكانها تأييد الكوسمبوليتية القانونية.

المطلب الرابع: المواطنة العالمية عند دانييل أرشيببكي :

اعتبر أرشيبكي¹ أن مشروع الكوسموبوليتية انه مشروع قوي ودافع عنه رغم انه يقر بان هذا المشروع يحمل مخاطر فالحظر الكبير هو أن توظفه "الدول الغربية لفرض منظورها الحضاري على باقي الدول العالم، فالعرب اليوم هو أكثر قوة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي بل والعسكري وأخاف من تحرير بعض مبادئ كوسموبوليتية من طرف الغرب لفرض إرادته على العالم بالقوة وليس بالإقناع"²⁷.

دافع أرشيبكي عن فكرة الديمقراطية والمواطنة العالمية لتشمل المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وأصول المواطنة الكوسموبوليتية نرجع الى مشروع السلام الدائم لكانط وهذا يبدو واضحا من خلال تأثره بكانط في فكرة السلام الدائم وكل مشاريع السلام التي وجدت في عصر الأنوار رغم هذا التصور الكانطي إلا انه لا كفي وحده بحيث تصور النظام القانوني في تلك الفترة على ثلاث مستويات أساسية: القانون داخل الدولة، القانون العالمي، القانون الكوسموبوليتي، الأمر الذي جعل كانط يبيد عدم رغبته في تأسيس دولة عالمية لان الدول في اعتقاده ستواصل في اختلافها مع قوانين داخلية وهنا يشير كانط إلى ضرورة إقحام القانون الكوسموبوليتي.

وفي نظر أرشيبكي أنه منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثم القبول بهذا المبدأ لكنه لم يطبق على الواقع وفي يومنا هذا علينا أن نسعى إلى تحقيقه لان المحكمة الجنائية الدولية تكون إلى حد ما أشبه بالقانون الكوسموبوليتي الكانطي فمع أرشيبكي يقدم انتقاد حصر السيادة داخل الدولة القومية في عالم مترابطا سياسيا واقتصاديا ومعه يقوم بربط بين حقوق الإنسان والسلام العالمي وآليات حكم دولي أكثر تمثيلا وعدالة. وفي هذا يقول "لنأخذ حالة التزامات المركز عليها من طرف أصحاب الكوسموبوليتية الاخلاقية التي عليها ان تقرر اذا ما كان بعض الاشخاص هم في أمس الحاجة الى مساعدة اقتصادية وعليها أن تقرر من يتحمل مسؤولية الواجبات الكوسموبوليتية؟"²⁸ وفي نظر أرشيبكي ان الدولة

¹ دانييلار أرشيبكي فيلسوف ومنظر سياسي ايطالي معاصر وهو أستاذ العلوم السياسية بلندن اشتهر بأعماله حول الديمقراطية العالمية والعولمة والنظام السياسي العالمي من ابرز مؤلفاته ديمقراطية كوسموبوليتية 2008.

هي المسؤولة في قلب العالمية الأخلاقية وهي بدورها عليها ان تلتزم لالتزاماتها الجديدة ومن هنا من الضروري إشراك الأفراد حول طبيعة الحقوق والالتزامات السياسية

الخاتمة :

ختاماً، يتضح أن مفهوم المواطنة لم يعد يندرج ضمن الانتماء القانوني إلى الدولة أو في مجرد التمتع بالحقوق السياسية، كما كان يُنظر إليه في التصورات الفلسفية الكلاسيكية، بل تطوّر ليصبح مفهوماً دينامياً متعدد الأبعاد عند الفلاسفة المعاصرين، فقد ركّز هؤلاء على المواطنة بوصفها ممارسة فاعلة تقوم على المشاركة والمسؤولية والاعتراف المتبادل داخل المجتمع، وربطوها بقيم العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، واحترام التعددية الثقافية، ليصبح مفهوماً مركزياً يرتبط بالفعل التواصلي، والعدالة، والاعتراف بالهوية.

فقد نظر يورغن هابرماس إلى المواطنة بوصفها مشاركة عقلانية في الفضاء العمومي تقوم على الحوار والتواصل الديمقراطي، حيث يصبح المواطن فاعلاً في صياغة القوانين التي يخضع لها، أما جون رولز، فقد أسس مفهوم المواطنة على مبادئ العدالة والإنصاف، معتبراً المواطن شخصاً حراً ومتساوياً يسهم في بناء نظام سياسي عادل يضمن الحقوق الأساسية للجميع، في حين ركّز شارل تاييلور على بعد الاعتراف بالهوية الثقافية، مبرزاً أن المواطنة الحقّة لا تكتمل إلا باحترام التعددية والخصوصيات الثقافية داخل المجتمع.

بينما تؤكد نانسي فريزر على ضرورة تحقيق العدالة متعددة الأبعاد التي تجمع بين إعادة التوزيع والاعتراف والتمثيل، تسعى سيلا بن حبيب إلى إعادة تعريف المواطنة في إطار كوني يقوم على حقوق الإنسان، والحوار، والديمقراطية التداولية، خاصة في ظل تحديات العولمة والهجرة، وبذلك تسهم أطروحاتهما في توسيع أفق المواطنة وجعلها أكثر شمولاً وإنصافاً، بما يستجيب لتحولات المجتمعات المعاصرة ويعزز قيم المساواة والكرامة الإنسانية كما أبرزت الفلسفة المعاصرة أن المواطنة الحقّة لا تتحقق إلا بوجود شروط ديمقراطية تضمن الكرامة والمساواة لجميع الأفراد، وتجعل من المواطن فاعلاً في بناء المجال العام لا

مجرد تابع للسلطة، وعليه، فإن المواطنة أصبحت تمثل مشروعاً أخلاقياً وسياسياً مستمراً، يعكس وعي الإنسان بدوره في تحقيق التعايش السلمي وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة

الهوامش:

- ¹ شريف الدين بن دوية المواطنة مفهومها جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، لبنان، ط1، 2019، ص 12.
- ² جميل صليبا، ج2، المعجم الفلسفي، ص 439.
- ³ محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات لوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997، ص 11-12.
- ⁴ المرجع نفسه ص 14.
- ⁵ علي عبود المهداوي، الفلسفة السياسية ص 20.
- ⁶ العنقرة محمد محمود، لوي إبراهيم، دار حنين للنشر والتوزيع، 2008 ص 38.
- ⁷ عبد الحميد بلدي، وآخرون، الفلسفة السياسية المعاصرة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2014، ص 135.
- ⁸ جاكين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، ص 100.
- ⁹ بن دوية المرجع السابق، ص 24.
- ¹⁰ طه عبد الرحمن، روح الحداثة المدخل الى تأسيس الحداثة الاسلامية، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2006، ص 217.
- ¹¹ المرجع نفسه، ص 218.
- ¹² ديلو ستفن، 2003، ص 316.
- ¹³ المرجع نفسه، ص 316.
- ¹⁴ ركح عبد العزيز ما بعد الدولة - الأمة، المرجع السابق، ص: 83.
- ¹⁵ الان تورين، نقد الحداثة، المجلس الاعلى للثقافة، 1997، ص 431.
- ¹⁶ روبر بيلو، المواطن والدولة، تر نهاد رضا، منشورات عويدات، بيروت، ط3، 1983، ص 10.
- ¹⁷ يورغن هابرماس : Après l'état nation, op cit p.83.
- ¹⁸ علي عبود المهداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، المرجع السابق، ص 328.
- ¹⁹ علي عبود المهداوي، الفلسفة السياسية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2015، ص 224.
- ²⁰ جان مارك فري، فلسفة التواصل، تر عمر مهيب، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2006، ص 113.
- ²¹ سلمى بلحاح مبروك، رونالد دوركين وامبراطورية الحق والقانون، 2025-11-21، 18:05.
- ²² هبة البدوي، محدد جدلية العلاقة بين الحرية والمساواة في فكر رونالد دوركين، المجلة الفلسفية المصرية، العدد 26، ص 273.
- ²³ محمد أمين الجيلالي، مؤسسة الاعتراف عند نانسي فريزر، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2019، ص 9.
- ²⁴ علي عبود المهداوي وآخرون الفلسفة الغربية المعاصرة، ج2، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ص 1620.
- ²⁵ نور الدين علوش، حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2013، ص 94.
- ²⁶ المرجع نفسه، ص 95.
- ²⁷ المرجع نفسه، ص 97.
- ²⁸ نور الدين علوش، حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة، المرجع السابق، ص 96.

قائمة المصادر والمراجع

1. الان تورين، نقد الحداثة، المجلس الاعلى للثقافة، 1997.
2. جاكين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، منشورات عويدات، بيروت، 2011.
3. جان مارك فيزي، فلسفة التواصل، تر عمر مهيبيل، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2006.
4. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1982.
5. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات لوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997.
6. ركح عبد العزيز ما بعد الدولة - الأمة عند يورغن هابرماس منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011.
7. روبر بيلو، المواطن والدولة، تر نجاد رضا، منشورات عويدات، بيروت، ط3، 1983.
8. سلمى بلحاح مبروك، رونالد دوركين وامبراطورية الحق والقانون، 21-11-2025، 18:05.
9. شريف الدين بن دوبة المواطنة مفهومها جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، لبنان، ط1، 2019.
10. طه عبد الرحمن، روح الحداثة المدخل الى تأسيس الحداثة الاسلامية، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2006.
11. عبد المجيد بلدي، وآخرون، الفلسفة السياسية المعاصرة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2014.
12. علي عيود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، من فلسفة الذات الى فلسفة التواصل، هابرماس أنموذجا، ط1، دار الامان، المغرب، 2001.
13. علي عيود المحمداوي، الفلسفة السياسية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2015.
14. العناقرة محمد محمود، لؤي ابراهيم، دار حنين للنشر والتوزيع، 2008.
15. علي عيود المحمداوي وآخرون الموسوعة الفلسفية الغربية المعاصرة، ج2، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013.
16. محمد أمين الجيلالي، مؤسسة الاعتراف عند نانسي فريزر، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2019.
17. نور الدين علوش، حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013.
18. هبة البدوي، محدد جدلية العلاقة بين الحرية والمساواة في فكر رونالد دوركين، المجلة الفلسفية المصرية، العدد 26، 2022.
19. يورغن هابرماس : Après l'état nation، Paris Habermas : après l'État-nation، op cit، 1998.p.83